شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

الأرض عوجاء أم لا نُحسن الرقص؟

ربما تحت وطأة الملل من الانتظار الطويل، أو خوفاً من بلوغ حالة اليأس وانعدام الأمل، اتفق مسؤولان كبيران في محافظة البصرة على ان إحجام المستثمرين العالميين عن الإقبال على محافظتهم يرجع الى ما افترضاه "إعلاما سلبياً" من قنوات تلفزيونية عربية وأجنبية و"مؤامرة" من منافسين.

نظرية المسؤولين البصراويين الاثنين، وهما رئيس مجلس المحافظة صباح البزوني ونائب رئيس هيئة الاستثمار في المحافظة حيدر علي فاضل، تقوم على فرضية ان هناك "سماسرة" يعملون لتشويه صورة الوضع المستقر في البصرة و"هزها لدى المستثمر الأجنبي لإيصال صورة أخرى كاذبة ومبالغ فيها تعكس انفلاتاً أمنياً"، كما قال البزوني للزميلة "العالم"، بينما زاد زميله فاضل عليه بوضع القضية في إطار "حرب منافسة" على الاستثمارات في ظل الركود والتراجع الاقتصادي في العالم.

ليس فقط بـ"الإعلام السلبي" لقنوات عربية وأجنبية ولا بـ "حرب المنافسة الاستثمارية" وحدهما، وانما أيضا يمكن التذرع بمئة حجة وحجة مستوردة من الخارج لتبرير الجمود الاستثماري والتنموي في البصرة، وهو جمود عام شامل يضرب العراق من نينوى الى البصرة والأنبار والكوت مروراً بالعاصمة بغداد، ويُستثنى منه إقليم كردستان. لكن الحقيقة المؤكدة ان العلة داخلية والاسباب محلية ، والعلاج هو الآخر محلي.

من غير الصعب على رئيس مجلس البصرة ونائب هيئتها الاستثمارية أن يدركا الاسباب الحقيقية لعدم مجيء المستثمرين الاجانب الى البصرة وسائر المحافظات. ليسأل كل واحد منهما الأسئلة التالية:

-هل يوجد في البصرة مطار أو أكثر تتوفر فيه المواصفات العالمية كاملة؟

-هل تؤدي الى البصرة شبكة طرق سريعة حديثة وخطوط سكة حديد تمشي عليها قطارات مكيفة وسريعة؟

-هل تقدم منافذ الحدود القريبة من البصرة لعابريها خدمات بالمواصفات العالمية؟

-هل توجد في البصرة شبكة مصرفية تقدم الخدمات المصرفية السائدة في البلدان التي تأتي منها الاستثمارات وترتبط بالشبكة المصرفية العالمية وتجري فيها العمليات المصرفية بسلاسة؟

-هل توجد في شوارع البصرة وسائط النقل الحديثة؟

-هل شوارع البصرة وساحاتها وحاراتها وضواحيها صديقة للانسان قبل البيئة؟

-هل في البصرة شبكة كافية من فنادق الدرجة الأولى؟

-هل توجد في البصرة مؤسسات صحية بالمواصفات العالمية؟

-هل ينتشر في منافذ البصرة الحدودية ومطارها وفنادقها ومراكزها السياحية والترفيهية شبان وشابات تعلو الابتسامات وجوههم للترحيب بالمستثمرين الأجانب؟

-هل المناطق الأثرية والسياحية في البصرة مؤهلة لزيارة المستثمرين الأجانب؟

-هل تتوفر في البصرة النوادي الاجتماعية والمطاعم التي تقدم خدمات تناسب المستثمرين ورجال الإعمال؟

-وقبل الأخير: هل تسمح محافظة البصرة للمغنين بالغناء وللموسيقيين بعزف الموسيقى التي يرغب فيها المستثمرون ورجال الاعمال؟

-واخيراً: هل يمكن للمستثمر ان يحصل على مقاولة من دون اي شكل من اشكال الفساد المالي والاداري؟

اذا كان الجواب عن هذه الاسئلة "نعم" فان هناك فعلاً مؤامرة على البصرة وأهلها وفرص الاستثمار فيها مُدبّرة من "سماسرة" و"منافسين". اما اذا كانت الاجابة "لا" فـ "المؤامرة" محلية، وما يقوله المسؤولان البصريان ينطبق عليه المثل الشعبي القائل : "الما يعرف يرقص يقول الكاع(الارض) عوجة".

قوى يسارية وليبرالية تفضل الانتخابات المبكرة برغم أن التغيير "لن يكون أكثر من ١٠٪"

التيار الديمقراطي: كبح جماح الاستبداد مهم لكن تغيير المالكي معالجة سطحية للأزمة

قالت قوى يسارية وليبرالية منخرطة في التيار الديمقراطي العراقي، إنها تؤيد بقوة ما يحصل في لقاءات أربيل والنجف من محاولة لمنع الاستبداد والتفرد من قبل رئيس الحكومة، لكنها رأت في السعي لاستبدال نوري المالكي معالجة "لسطح الأزمة" لان "مشكلة العراق اكبر من شخص"، وفي حين دعا بعضها الى طلب تدخل الامم المتحدة في مشاورات اوسع، ذكر آخرون ان خيار الانتخابات المبكرة يبدو أفضل لانه "عودة الى الشعب".

□ بغداد / اياد التميمي

وفي هذا السياق يقول رائد فهمي وزير العلوم والتكنولوجيا في حكومة المالكي الاولى والقيادي البارز في الحزب الشيوعي، ان الازمة السياسية "كان يمكن حلها بطريق اسهل قبل ٦ شهور، عبر مبادرة رئيس الجمهورية" ودعوته الى مؤتمر وطني يضم جميع القوى الممثلة في البرلمان، "لكن الأمور باتت أصعب اليوم ووصلنا الى مأزق حقيقي يصل الى خيارات مكلفة".

ويضيف في حديث لـ"المدى" لقد كان رئيس الحكومة "يعتبر المؤتمر الوطني شيئا موجها ضده، ويتهرب من طلب انعقاده، بينما ادرك متأخرا ضرورة انعقاده وصار يطلب ذلك" مشيرا الى ان التيار الديمقراطي قال في مناسبات كثيرة ان تأجيل المشاكل وتأخير حلها "سيؤدي الى انفجار، وهذا ما نخشاه حاليا".

ويوضح فهمي ان "العلاج الذي نسمع عنه حاليا وهو استبدال المالكي، سيمس الطبقات العليا للمشكلة دون المشاكل الاعمق الغائصة في بنية مشاكل العراق، فالمشكلة اكبر من شخص رئيس الحكومة والمطلوب اطلاق مراجعة اعمق للخلافات حول الثروة والسلطة والارض".

وعن دور العامل الاقليمي والدولي في حل الازمة الراهنة، قال فهمي "موقف القوى الدولية سيظل مؤثرا حتى لو توفرت الارادة المحلية لسحب الثقة عن المالكي" الا انه يوافق على القول بأن تلك الاطراف "يمكن ان تعيد حساباتها اذا رأت موقفا عراقيا كبيرا يصر على عدم التعامل مع رئيس الحكومة".

اطراف اخرى رأت في موقف التيار الصدري المناهض بقوة لسياسات المالكي "برهانا على هشاشة التحالفات الكبيرة وعلى رأسها التحالف الوطني" وهو امر تكشف بعد انسحاب امريكا مباشرة.

وقال الامين العام لحزب العمل الوطني الديمقراطي شاكر كتاب ان افضل الحلول في هذه المرحلة تكمن "في دعم ما طرحه رئيس الجمهورية جلال طالباني لورقته والتي تضمنت ٨ نقاط والجلوس لعقد اللقاء الوطني بأسرع وقت".

كتاب يعتقد ان "التدخل الدولي" مطلوب الان لتعويض "نقص الثقة" بين الاطراف العراقية، داعيا ان يكون المؤتمر الوطني "بإشراف دولي كمنظمة الامم المتحدة".

وأضاف "الانقسامات داخل التحالف الوطني وموقف التيار الصدري المطالب بسحب الثقة، دليل على ان جميع التحالفات هشة وممكن ان تنهار بأي وقت حيث ان تشكيلها جاء لأسباب تكتيكية، بينما ساهم خروج القوات الامريكية في تغير الاصطفافات السياسية، خصوصا تلك التي بنيت على اساس مذهبي وطائفي".

جاسم الحلفي عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي يقول ان هذه الفترة قد تتيح للتيار الديمقراطي والقوى المدنية "الاستفادة من الصراعات الدائرة بين الكتل السياسية التي اغلبها ذات مرجعية ايدلوجية ترتكز على الدين أو العرق، وهو ليس بمعزل عن هذه الاحداث، ولديه موقف حول ما يجري بشكل عام".

واعتبر الحلفي ان الحلول التي تمتلكها الشخصيات في هذه المرحلة " تدور حول الازمة دون ان تصل الى لبها" و"لن يتوقع التيار الديمقراطي ان تكون هناك معالجة حقيقية حتى في ظل عزل بعض القوى والشخصيات".

لكنه يقول ان التيار الديمقراطي "يدعم وبشكل قوي كل توجهات القوى السياسية للضغط على حكومة بات مسارها يتغير وبشكل واضح حول التفرد والتأسيس لنظام شمولي، الا ان التيار لا يتوقع اي حلول جذرية، معتبرا ان الحل هو اجراء انتخابات مبكرة ورمي المسؤولية بيد الشعب"، على الرغم من قناعة الحلفي بأن "التغيير لن يتجاوز الـ١٠ بالمئة" على حد قوله.

ويقول ان الاوضاع تسوء في البلاد يوما بعد يوم، ان اغلب ما جاء في بنود الدستور "هو حاليا مواد معطلة خصوصا تلك المتعلقة بالحريات، كون تفعيل هذه البنود ليس في مصلحة المتنفذين".

من جانبه اكد الامين العام لحزب التجمع الوطني نصير الجادرجي احد مكونات التيار الديمقراطي ان الاسس التي تشكلت استنادا لها الحكومات السابقة والحالية "كانت خاطئة والدليل ان الازمة السياسية لم تغب عن اي حكومة".

واضاف الجادرجي في تصريح لـ"المدى" ان مشكلة هذه الحكومة قد تختلف عن سابقاتها "لانها اعتمدت على مبدأ الشراكة ثم اخذت مسارا مختلفا وتحولت الى حكومة يسيطر عليها الحزب الاكبر وانعكست هذه التصرفات بشكل واضح على اتخاذ القرارات بتفرد وبعزلة عن جميع الشركاء".

وعن اجتماعات الكتل الاخيرة اوضح الجادرجي انها "مفيدة جدا كي لا يذهب المالكي بنظام شمولي مرجحا ان يتمكن في لحظة من ارضاء خصومه او شركائه من خلال بعض التنازلات".

واوضح ان التعددية السياسية "باتت معرضة للخطر اكثر من اي وقت مضى والعملية السياسة مقبلة على دكتاتورية جديدة".

المالكي اثناء جلسة اعلان الحكومة.. (أرشيف)

منسحبون من "دولة القانون" يتذمرون من "احتكار القرار" ويخشون تداعيات سحب الثقة

البزوني لـ (المدى): ٤٠ نائباً مستقلاً في كتلة المالكي تغيّبهم "الحاشية"

□ بغداد - محمد صباح

قال نائبان انسحبا مؤخرا من ائتلاف دولة القانون، ان نحو ٤٠ نائبا مستقلا يمثلون اساتذة جامعات ووجهاء عشائريين، متذمرون من "احتكار القرار السياسي" من قبل فريق رئيس الحكومة نوري المالكي، لكنهما أبديا "مخاوف" من تداعيات سحب الثقة عن الحكومة لان العراق "دولة احزاب" لا مؤسسات بحسب تعبيرهم.

وشهدت كتلة المالكي التي جاءت الثانية في انتخابات ٢٠١٠، انسحابات عديدة ابرزها انسحاب ثم استقالة النائب جعفر الصدر وهو نجل مؤسس حزب الدعوة محمد باقر الصدر، تلتها انسحابات شخصيات اخرى مثل النائبة صفية السهيل، وشهدت الايام الماضية انسحاب النائبة عن كربلاء منال الموسوي ثم النائب عن البصرة جواد البزوني.

وفي حديث مع "المدى" قال جواد البزوني ان الجميع في ائتلاف دولة القانون، يتحدثون عن تداعيات ان يتفق "السيد عمار الحكيم ومقتدى الصدر" على سحب الثقة من المالكي،

البزوني.. (أرشيف)

وما سيؤدي اليه ذلك.

وبين ان هناك "تذمرا لا يخفيه نحو ٤٠ نائبا داخل دولة القانون، نتيجة لسياسة الاقصاء والتهميش واحتكار القرار السياسي" ولفت الى وجود "تفرد بالسلطة من بعض الحاشية والمقربين من المالكي وحزبه".

واضاف "هناك تصرفات تصل درجة الاستهتار من قبل الحاشية والمقربين من المالكي، الامر الذي انعكس بشكل سلبي على رئيس الوزراء شخصيا".

وتابع "المستقلون داخل ائتلاف دولة القانون وعددهم (٤٠) نائبا غالبيتهم من وجهاء العشائر واساتذة الجامعة، وهم غير راضين عن الاداء ويشعرون بالاقصاء والتهميش، واصواتهم مغيبة تماماً".

لكن البزوني يبدي مخاوفه من ان يؤدي سحب الثقة عن الحكومة "الى مشاكل كبيرة وخطيرة، لاننا دولة احزاب وليس دولة مؤسسات، واذا انهار الحاكم تهتز معه اشياء كثيرة".

من جهتها قالت النائبة منال الموسوي التي اعلنت انسحابها مؤخرا من ائتلاف دولة القانون، ان سبب ذلك هو "سياسة الاقصاء والتهميش"، مشيرة الى انها مع "تصحيح" مسار العملية السياسية وفق ما نص عليه الدستور.

وفي تصريح لـ"المدى" قالت الموسوي "قررت الانسحاب من ائتلاف دولة القانون وسأكون نائبة مستقلة تحت خيمة التحالف الوطني بسبب سياسة الاقصاء والتهميش السياسي".

واضافت "المواطنة والشعور بالمواطن هي افضل من اي انتماء حزبي او فئوي، والولاءات الشخصية والحزبية هي اصغر من الولاء للوطن".

وكانت القائمة العراقية واطراف اخرى شاركت في اجتماعات اربيل والنجف، اعلنت في وقت سابق، ان "عدداً من نواب ائتلاف دولة القانون أعربوا عن رغبتهم في الانضمام إلى المشروع الوطني والالتزام بمقررات الاجتماعات التشاورية التي عقدت في أربيل والنجف، وان الكتل المتحالفة في هذا المشروع الوطني رحبت بنواب دولة القانون وكل من يشعر بالمسؤولية تجاه الشعب العراقي لإنهاء الفشل في إدارة الدولة، ويسعى إلى تجميع الهمم والنوايا الصادقة للنهوض".

وبشأن مطالب الكتل السياسية التي تحاول سحب الثقة عن المالكي، اجابت الموسوي وهي نائب عن محافظة كربلاء وشقيقة رئيس مجلس محافظة كربلاء محمد الموسوي، ان "عملية سحب الثقة يجب ان تكون في البرلمان لا في مكان اخر" مؤكدة انها "مع تصحيح مسار العملية السياسية، والابتعاد عن اسلوب التآمر وجعل الدستور هو المرجع الوحيد لحل المشاكل العالقة".

وتواصل كبريات الكتل السياسية مشاورات تتنقل بين اربيل والنجف ومنتجع دوكان، بشأن الأزمة السياسية الراهنة، وتشارك في هذه المشاورات "القائمة العراقية" و"التحالف الكردستاني" و"كتلة الأحرار" بحضور شخصيات بارزة بينها رئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني ورئيس القائمة العراقية اياد علاوي ورئيس مجلس النواب اسامة النجيفي ونائب رئيس الوزراء صالح المطلك، ومبعوثين عن السيد مقتدى الصدر. وأكد المجتمعون التزامهم بتنفيذ جميع المقررات التي صدرت خلال اجتماع النجف والمطالبة بتنحية المالكي، ومواصلة عقد اللقاءات التشاورية وتوسيعها في الأيام المقبلة. وقالت مصادر مقربة من الاجتماعات أن هناك عددا من نواب ائتلاف دولة القانون "اعلنوا تأييدهم لعملية سحب الثقة" عن رئيس الوزراء وان عدد النواب الذين يتفقون مع هذا التوجه قد يبلغ نحو ٢٠٠ نائب.

الصدر: على الهاشمي ان يصمت وتدخله في ملف سحب الثقة سلبي

□ بغداد/المدى

قال زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر ان على نائب رئيس الجمهورية المطلوب للقضاء طارق الهاشمي "التوقف عن تصريحاته عن الاصلاحات السياسية ووعوده بسحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي".

وجاء قول الصدر ردا على سؤال من أحد اتباعه عن تصريحات للهاشمي بقرب عودته للعراق وعن تسييس القضاء ووعوده بعدم ابقاء رئيس الوزراء في منصبه واعتبارها مؤثرة سلباً لتحركات الصدر السياسية الأخيرة. وقال الصدر "نعم تدخله بمثل هذه الامور سلبي فعليه ان يتوقف عن تصريحاته تلك اعني ملف الاصلاحات وسحب الثقة فلا دخل له بمثل تلك الامور لانه ليس من الموقعين على النقاط التسع وليس من المشاركين".

من جانبه أعرب نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي عن ثقته بالمساعي التي يقوم بها القادة الخمسة لحل الأزمة التي تشهدها البلاد، معتبراً في الوقت نفسه أنه لم يعد أمام العراقيين سوى خيارين "إما العراق أو نوري المالكي"، متهما الأخير بالسعي إلى إشعال فتنة مذهبية.

وقال الهاشمي في بيان صدر امس، وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "انتظار العراقيين التغيير طال والأمل بالله كبير ثم بالقادة الخمسة والشخصيات الوطنية الذين تتطلع إليهم الأنظار لنصرة العراق"، معرباً عن أمله في أن "يلتحق بهم بقية القادة من التحالف الوطني ويضعوا نهاية للتردد الذي لم يعد له مبرر، لأن البلد بحاجة إلى جهودهم ولابد من التحرك العاجل".

وأضاف الهاشمي "بعد أن رفض رئيس الحكومة نوري المالكي احترام التزاماته بعد منحه فرصة مواتية للمراجعة، لم يعد أمامنا سوى خيارين لا ثالث لهما إما العراق وإما نوري المالكي"، مشدداً "على القادة أن يختاروا، ولنرسخ قناعة مفادها أن قدر العراق لا يمكن أن يختزل بشخص كائناً من كان، وأنا على ثقة بأن القادة لن يختاروا سوى العراق مهما كانت الاعتبارات ومهما تكاثرت الضغوط".

وطرح الهاشمي سلسلة تساؤلات حول أداء الحكومة أبرزها "كيف نفسر والبلد يعيش أزمة حقيقية أن يتواصل القمع والاضطهاد ليطال مناطق محددة ومحافظات محددة ويحرم المواطن العراقي من حقه في حياة حرة وكريمة، كيف نفسر قيام وزارة العدل بمصادرة بيوت الله ونزعها عنوة وبالقوة الغاشمة اعتماداً على قانون جائر مثير للجدل شرع في غياب التوافق، ولماذا الآن بعد سبع سنوات في وقت ينتظر الجميع مخرجا للأزمة".

واتهم الهاشمي رئيس الحكومة بالسعي إلى "إشعال فتنة مذهبية وتلوين الأزمة طائفياً وتحويلها من سياسية إلى دينية"، مؤكدا في المقابل أنه "لن ينجح هذه المرة لأن العراقيين خبروا نهجه".

وأعلن نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي المطلوب بتهمة الإرهاب والمتواجد حالياً في تركيا أنه سيعود إلى العراق قريباً، فيما اعتبر من جهة أخرى أن قضية عضو مجلس محافظة بغداد ليث الدليمي تؤكد أن القضاء مسلوب الإرادة.

وقال الهاشمي ، "لأهلي أقول لكم سأعود إليكم قريباً لأشارككم تصويب وضع مختل".

أما في ما يتعلق بقضية الدليمي، فاعتبر الهاشمي أنه "في ظل سياسة الحكومة الحالية، بانت مساوئ النظام قمعاً وظلماً وتعسفاً بعد أن شاهد العالم ظروف الاحتجاز التي يتعرض لها المتهم العراقي والتي شاهدها الجميع على شاشات الفضائيات"، مبيناً أن "عضو مجلس محافظة بغداد ليث الدليمي أطلق رصاصة الرحمة على القضاء الساكت مسلوب الإرادة".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون